مانيلا

تقرير عن لبنان

١٩٤٧

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
SCIENCE & AGRICULTURE
LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

S: 634.9
M42t A
C.1

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقرير

السيد ف.ك. مايتلاند C.S.I.M.C. M.A. (OXON)

مستشار الغابات بالمكتب البريطاني في الشرق الاوسط

عن زيارته لبنان بين ٢٦ آب و١١ ايلول في سنة ١٩٤٧

محتويات التقرير

المقـــدمة

الجزء الاول : ملاحظات عن المحيط وعوامله

١) العوامل الجوية والجيولوجية والطبوغرافية
٢) العوامل الحيوية
٣) المراعي
٤) نظرة عامة في تاريخ الاحراج
٥) الاراضي ونوع الملكية
٦) الاملاك الخاصة
٧) طرق المواصلات
٨) عوامل اقتصادية واجتماعية
٩) المظاهر النباتية

الجزء الثاني : الحالة الحاضرة وما تتطلبه

١) احصاءات عن حالة الغابات
٢) الغابات ، المراعي والاحتفاظ بالتربة
٣) كيفية استثمار الاراضي
٤) ما نحتاجه وما يمكن تطبيقه

الجزء الثالث : توصيات واقتراحات في مواضيع معينة

١) الاحراج والمراعي
٢) التشريع

٣) انشاء مديرية للغابات مربوطة مباشره بالوزير

٤) انشاء مديرية للمراعي

٥) مسح الاراضي وانتقاء ما هو صالح منها للتحريج

٦) الدعاية

٧) طرق المواصلات

٨) وسائل النقل

٩) مشاتل وقتية

١٠) الموظفون

١١) انشاء جمعيات تعاونية للتحريج

١٢) التسييج بالاسلاك الشائكة

١٣) تحريج القمم العالية

١٤) انتقاء واد صغير لتطبيق الاساليب الحديثة فيه

ملحق أ : الاماكن التي زرتها

ملحق ب : خلاصة ما تقدم

ملحق ج : ميزانيتان : واحدة لوقت قصير واخرى لوقت طويل

المقدمـــــــة

ان الغاية من هذا التقرير هي تدوين ملاحظاتي عن لبنان من وجهة قابليته للتحريج وذلك بناء على طلب صاحب السعادة وزير الاقتصاد والزراعـــة الذي استقبلني استقبالا لطيفاً صدوقاً ترك فيّ اثراً لن يمحى. والملاحظات التي سأبديها ناشئة عن رغبة في لأرى هذه البلاد مثلاً بارزاً لباقي البلدان فيما يمكن عمله عندما يجمع بين الامكانيات الطبيعية وحكومة حكيمة ونشيطة فالعالم باجمعه وخصوصاً الشرق الاوسط بحاجة ماسة الى قدوة كهذه .

ان العوامل المسببة لفقدان التربة والانحطاط الزراعي ظاهرة للعيان في الشرق الاوسط حيث التقاليد العقيمة والحكومات المتقلقـــلة والاساليب السيئة في استثمار الارض كانت عوامل قوية لتسلب من الارض خصوبتها ومن الانسان امله اما الان وقد عرفنا الاسباب فمسؤولية الاصلاح تقع على عاتق الادارات .

ان الغابات ترس الزراعة وخصوصاً في حوض البحر المتوسط حيث العوامل الطبيعية مهما حاولنا تجنبها تعمل معاً في هدم جميع الانظمة الزراعية ، فلا يمكن اعادة التوازن الزراعي بدون اعادة الغابات لانه بهذه الطريقة فقط يمكننا ان نحتفظ بالتربة التي هي اساس الزراعة . اما في لبنان فالغابات، بالاضافة الى حفظ التربة ، تكسب الارض جمالا تجذب اليها السياح من جميع اقطار العالم .

وطبيعة سطح الارض في هذه البلاد صالحة جداً للتحريج فيجب على الشعب ان يدرك هذه الحقيقة وان لاينسى ان رمز علمه هو شجرة الارز ، وفي هذه البلاد يوجد انواع كثيرة من الاشجار توافق طبيعة الارض ، فقـــد كيفت نفسها في خلال اجيال عديدة لهذا المحيط وللعوامل الجوية فيـــه . فهي تنتظر ان تعطى فرصة لتلبس هذه الجبال حلة سندسية وتحفظ التربة وتكيف الرطوبة وتنظم توزيع المياه وتحتفظ بخصوبة الوديان والمراعي ، فالتربة في هـــذه البلاد مريضة وشفاؤها صعب يستغرق وقتاً طويلاً ولكن لابد من العمل اذا اردنا ان نتجنب كارثة اخرى ، فالوقت محدود والتربة في نقصان مستمر وما نحتاجه هو ليس ان نعرف فقط بل ان نعمل ونؤمن بالمستقبل .

وانه من حسن حظ الحكومة اللبنانية ان يكون على رأس مصلحة الغابات فيها رجل تؤهله معلوماتـــه الواسعة واختباراته الكثيرة في مدة عشرين سنة ليقوم بوظيفته خـــير قيام ويوقف تآكل الاتربة انما لا يمكنه ذلك بدون مساعدة فعالة .

فما رأيته من الاعمال التي تقوم بها مصلحته تكوّن عندي فكرة طيبة عن مقدرته الفنية وتفهمه الصحيح للامور ، لذلك فاحسن شيء تعمله الحكومة هو ان تطلق يده وتقدم له كل ما يحتاجه من مساعدة فالامر حيوي جداً بالنسبة للبلاد واي تقاعس من قبل الحكومة يعود عليها بالضرر اضعافاً .

اني اشكر للمستر باترسون (Mr. Paterson) من المفوضية البريطانية مساعدته القيمة وكذلك اشكر السيد عكاري مفتش الزراعة العام، والسيد صالحه رئيس مصلحة الغابات اللذان مكناني من زيارة الاماكن المختلفة وساعداني

كثيراً بمعلوماتهما الواسعة ، وكذلك اشكر السيد فرانك انطوني (Mr. Frank Antony) من مؤسسة الشرق الادنى الذي ما كاد يسمع بالمهمة التي انتدبت لاجلها حتى نظم لي بواسطة الكولونيل براون (Colonel Brown) من الطيران الاميركي سياحة جوية اعطتني فكرة عامة عن مسألة الغابات في البلاد ولذلك فالملاحظات التي سأقدمها هي ملاحظات عامة لها علاقة مباشرة بالمهمة التي انتدبت لاجلها .

وصلت بيروت في ٢٦ آب وعملت زيارتين قصيرتين للحقول في ٢٩و٣٠و٣١ آب وايضاً في ١و٣ و٤ ايلول وفي ٦ ايلول صعدت بالطائرة وجلت لمدة ساعتين ونصف فوق البلاد وزرت القموعة وحرج الزواريب وسير الضنية ووادي جهنم وبشري ووادي قاديشا والمشاتل الزراعية في بيروت والبقاع ووادى حمانا وزرت ايضاً شتورا وحرج السيد سكاف ونماذج الاحراج الخصوصية والمشاعية والاميرية في البقاع وشمالي لبنان ومنطقة جبل لبنان ولم يسمح لي الوقت ان ازور لبنان الجنوبي ولكن مما رأيته وانا في الطائرة يمكنني من الاستنتاج ان التربة فيه لا تختلف كثيراً مما هي في الاماكن التي زرتها . فالجزء الاول من هذا التقرير يبحث في العوامل الطبيعية والجزء الثاني في بعض نواميس عامة والجزء الثالث يحتوي على بعض ملاحظات في مواضيع معينة .

وبما ان التقارير الطويلة كثيراً ما يكون نصيبها الاهمال ، والشرق الاوسط لا ينقصه تقارير كهذه ، لذلك فواضع هذا التقرير يلفت النظر بالاخص الى الجزء الثالث منه حيث يجد القارىء بعض ملاحظات حيوية يجب معرفتها

• • •

الجزء الاول

(أ) المحيط ، عوامله وتأثيراته

العوامل المباشرة : سطح الارض ، طبقاتها ، اتربتها ، والتغيرات الجوية

١ – يقسم لبنان ، ومساحته نحو مليون هكتار ، الى منطقة ساحلية ومنطقة جبلية غربية ووادي البقاع والجهة الغربية من سلسلة الجبال الشرقية بما فيها جبل حرمون ، وسطح الارض ينطبق بصورة اجمالية على نوع الطبقات الجيولوجية فيه مع تغيير بسيط ناتج من تأكل التربة ، والاقسام المشار اليها اعلاه واضحة تماماً واهمها من وجهة التحريج منحدرات السلسلة الغربية التي هي على العموم اقل انحداراً منها في السلسلة الشرقية والتي يصيبها القسم الاوفر من المطر الذي يسقط في لبنان ، فالمهم اذن ان نعرف كيف نقدر ان نستثمر اكبر مساحة ممكنة من هذه المنطقة بما فيها قمم الجبال ايضاً .

٢ – تتكون القشرة الارضية في هذه المنطقة من طبقات كلسية ورملية متماسكة سهلة التأكل لها قابلية كبيرة لامتصاص الماء . وبواسطة التحريج تصبح كالاسفنجة تمتص الماء وتحتفظ به لوقت الحاجة ، ولهذه الميزة اهمية كبيرة وخصوصاً في بلاد ذات فصل جاف وفصل ممطر حيث الجزء الاكبر من الماء يجد طريقه الى البحر بدون ان تتمكن البلاد من الاستفادة منه . وان تجعدات الطبقات الصخرية قرب الشاطىء بارزة اكثر منها في داخل البلاد ، وهذا مما يساعد الامطار الغزيرة على جرف الاتربة ، ووجود طبقات لينة بين طبقات اكثر صلابة قد ولد ما نسميه بالمدارج التي تشبه السلالم ، والفلاح بطبيعته ميال ان يكتفي بهذه المدارج بدلا من ان يبني مدارج فنية تحفظ

التربة من الانجراف ، وهذا فبعض المزارع عـــلى المنحدرات تفقد تربتها باستمرار . انا لا انكر ان في بعض الاماكن قد بنيت مدارج فنية ولكنها لا تزال ضئيلة . فالتحريج هو الطريقة الوحيدة لحفظ الـــتربة في الاماكن التي لا تزال تطبق عليها الاساليب القديمة .

اما سلسلة الجبال الشرقية والذي يهمنا منها هو منحدراتها الغربية فهي اقل قابلية للتحريج من السلسلة الغربية ولذلك يستحسن استخدامها كمراع تحت المراقبة اما الجهة الجنوبية منها اي منطقة جبـــل حرمون ، فمنحدراتها الغربية تقارب بطبيعتها منحدرات السلسلة الغربية ويجب ان تطبق فيها نفس الاساليب الزراعية ولا يوجد اماكن في لبنان لا تصلح للتحريج مهما كانت مرتفعة عن سطح البحر . فاعلى نقطة في لبنان هي ٣١٠٠ متر وفي لبنان الشرقي ٢٨٠٠ . فالسواحل الغربية والبقاع صالحة جداً للزراعة . ففي هذه المناطق يجب ان تكون الغـــاية من التحريج اولا حفظ التربة من الانجراف الى البحر . ثانيـــاً وقاية المزروعات من الرياح وثالثاً ان تكون مصدراً للاخشاب والوقود ، لذلك سواء اكان في السواحل الغربية ام في البقاع يجب ان تزرع الاشجار بشكل مناطق عريضة تكسر حدة الارياح وتقي التربة من الانجراف . فتربة البقاع ناعمة رسوبية ، واذا استعملت فيها الآلات الزراعية الحديثة التي تفتت الـــتربة اكثر من الآلات القديمة المستعملة اليوم يصبح جرفها الى البحر بواسطة نهري الليطاني والعاصي سهلا جداً ، وفي المناطق الساحلية يوجد عدد كبير من الانهار القصيرة الشديدة الانحدار حيث يكثر المطر في فصل الشتاء وهذا ما سبب وجود وديان عميقة ضيقة في هذه المنحدرات .

٤ – وبما ان التربة في المناطق الساحلية وفي البقاع هي من نوع الطين الكلسي فالقسم الاكبر منها قد جرف من عـــلى المنحدرات اما الى الوديان العميقة او الى السهول الساحلية ، او الى جيوب صغيرة متفرقة بين القمم وسبب ذلك قلة الاشجار ، والماعز الذي هو عدو الغابات ، وقد نجد بين القمم العالية مساحات كبيرة من التربة الصالحة التحريج وخصوصاً في تلك المناطق التي تغطى بالثلوج في قسم من السنة ويكون القسم الاكبر من لبنان اراضي جرداء فهنالك في القسم الشمالي منه مساحات واسعة من احراج الارز والشوح والشربين واللزاب تكفي لتحريج ١٥ ٠/٠ من مجموع مساحته .

٥ – ان جو لبنان هو جو البحر المتوسط ويشبه جو المناطق في غربي وجنوبي استراليا ومن هذا يمكن ان نعرف اي انواع من النباتات الغربية تقدر ان تنمو فيه . ان معدل المطر في المناطق العالية من السلسلة الغربية في لبنان يتراوح بين ٦٠٠مم و١٠٠٠مم ويختلف هذا المعدل بين سنة واخرى . والقسم الاكبر منه يسقط بين تشرين الثاني وشباط . وطبيعة الارض الجبلية في لبنان قابلة لامتصاص القسم الاكبر من هذه الكمية وحفظها في خزانات تحت الارض . ومعدل المطر في السلسلة الشرقية يتراوح بين ٢٠٠مم و٦٠٠مم وفي سهل البقاع ينابيع كثـــيرة تخرج من سلاسل الجبـــال التي تحيط به والتي تكون انهاراً تحت الارض وتظهر على سطح الارض عندما تصطدم بطبقة غير قابلة لامتصاص الماء . لذلك فاننا نجد في لبنان مناطق مختلفة من جهة الارتفاع والرطوبة ومعدل المطر والحرارة الخ . فلا بد اذن من وجود انواع من الاشجار توافق جميع هذه المناطق .

٦ – اذا نظرنا الى الغابات من وجهة تكييفها للرطوبة فمنفعتها واضحة واذا نظرنا اليها من وجهة حفظها للتربة وللماء ومنعها للتآكل فضرورتها بارزة للعيان واذا نظرنا اليها من وجهة فائدتها الاقتصادية كمصدر للاخشاب والوقود

فوجودها مرغوب فيه ، ولا شيء يمنع من ان تصبح هذه البلاد سويسرا الشرق الادنى ، ان امام البلاد طريقين لا ثالث لهما فاما ان نستمر على سياستنا القديمة فتصبح جبالنا مع الزمن قاحلة جرداء كجبال القمر وتنحصر مواردنا في السواحل وسهل البقاع ، واما ان ننهج نهجاً جديداً فنكسب جبالنا حلة خضراء تدر علينا منافع جمة ، فيجب ان يكون ثلث مساحة البلاد على اقل تقدير محرجاً .

(ب) العوامل الحيوية

٧ – من بقايا الاحراج التي نجدها منتشرة هنا وهناك يستدل على ان حوالي ١٠٠٠ ميل مربع (نحو ٢٥٠،٠٠٠ هكتار) من مساحة لبنان كانت محرجة ، ويوجد كتابة على صخرة في المنيطرة تدل على انه في زمن الرومان كان في تلك المنطقة غابة تخص الامبراطور الروماني لا يجوز لاحد ان يمسها .

ان الحرق وقطع الاشجـــار واستعمال الارض مراع للماعز وغيرها من الحيوانات واساليب الزراعة العقيمة تكاتفت معاً لتقرض الغابات وتفتت التربة . ان الماعز البرية ليست آفة للغابات اما الاليفة منها التي يقودها الانسان الى المراعي ويعتني بها ويصونها من اعدائها فقد تكاثرت بنسبة تفوق الحدود الطبيعية حتى اصبحت بالحق آفة الغابات وكارثة وطنية . وهنالك مراع طبيعية على ارتفاع اكثر من ٧٠٠ متر فوق سطح البحر ولكن اذا اردنا الاحتفاظ بها يجب ان نحدد عدد الحيوانات التي ترعى فيها . اما المناطق التي يجب ان تحرج وهذه في الغالب هي التي يكون معدل انحدارها المئوي اكثر من ٤٠ فيجب ان تصان من الحيوانات ، ان مسألة المراعي في منطقة البحر المتوسط ليست مبنية على طرق فنية .

٨ – اما من حيث اساليب الزراعة فيتعذر على المزارع الاحتفاظ بالتربة ما دامت هـــذه معرضة للانجراف بالامطار الهاطلة ، فالمنحدرات التي نسبة انحدارها المئوي ٤٠ فما فوق يجب ان تحرج والتي بين ٢٥ و ٤٠ يجب اما ان تحرج او ان تستعمل مراعي تحت المراقبة الشديدة . والتي بين ٨ و٢٥ يجب ان تدك مراق مدرجة والتي بين ٣ و٨ يجب ان تحرث حرثاً افقياً . وهذه القواعد الاساسية يجب ان تراعى اذا اردنا ان نحصل على اكبر فائدة من الارض . وما المساحات الواسعة المدرجة المهملة المتهدمة سوى دليل ساطع على سوء الاساليب المتبعة في هذه البلاد

(ج) الضغط المتفاقم على المراعي

٩ – وتدل احصاءات سنة ١٩٤٨ عـــلى ان في لبنان ٤٧،٠٠٠ رأس بقر ، ٣٨،٠٠٠ رأس غنم ، ٥٥٠،٠٠٠ رأس ماعز ، ٣،٠٠٠ جمل ، ٦،٠٠٠ خنزير ، وهذا يعني ان نصيب كل عنزة واحدة هكتاران من الارض ، هذا اذا فرضنا ان عدد الماعز باق عـــلى حاله وهو فرض منافٍ للحقيقة ، وبما ان المساحة المخصصة فعلاً للمراعي هي حوالي ٥٠ ٪ من مساحة لبنان فيكون في البلاد بمعدل عنزة واحدة لكل هكتار من الاراضي المخصصة للمرعى . وهذا يفوق جداً ما يمكن ان تتحمله المراعي . واني ارى النسبة يجب ان تكون بمعدل خمس هكتارات لكل عنزة ، وان عدد الماعز يجب ان لا يزيد عن ١٠٠،٠٠٠ او ١٣٠،٠٠٠ بين ماعز وغنم . وقد يكون هذا العدد اكثر من اللازم ، انما لا بأس من ان يؤخذ هـذا العدد اساساً للدرس والتنقيب من قبل مصلحة المراعي .

(د) تاريخ الغابات

١٠ – ان تاريخ الغابات في لبنان يمكن ان يوصف بانه ائتلاف مستمر للاشجار من زمن الفينيقيين الى العصر الحاضر ، واستمر هذا الائتلاف في عهد الحكومة العثمانية مدة ٦٠٠ سنة متواصلة لعدم وجود قوانين فعالة لحفظها ، واذا وجدت هذه القوانين فلم تكن تنفذ كما يجب ، وكان بامكان كل واحد ان يستحصل بسهولة على رخصة لقطع الاشجار كما انه لم يكن هنالك قوانين تحمي بعض المناطق من الماعز . في عهد الادارة الافرنسية انشئت مصلحة الغابات ولكنها لم تقم بعمل يذكر ، ولم تحدد المساحات التي يجب ان تحمى من الماشية وقد قدم السيد فورنيه (Mr. Fournier) مستشار الغابات الافرنسي تقريراً اضافياً ولكنه لم يعمل به لاسباب ربما ادارية ، وفي سنة ١٩٣٥ وضع قانون للغابات على مثال القانون الافرنسي والسويسري ، ولكن الاضطرابات السياسية المتواصلة حالت دون تطبيقه .

(ه) نوع الملكية

١١ – ان طريقة امتلاك الاراضي في القسم الاكبر من لبنان عقيمة جداً ادت الى استنهاك قوى التربة ، فلبنان باكثره بلد الملاكين الكبار والفلاحين والقسم الاكبر من الطبقة الوسطى يقطن المدن، لذلك يجب ان تطبق سياسة التحريج ليس فقط من قبل الحكومة مباشرة بل ايضاً بمساعدة الملاكين والهيئات المشاعية ، وقد انشيء نظام لمسح الاراضي وتسجيلها بطريقة تساعد على تقدم الزراعة .

١٢ – وعندما تتم دائرة المساحة عملها يجب ان تفرز مناطق معينة محدودة للمرعى ، ففي شمال لبنان وجنوبه وفي البقاع نجد ان طريقة امتلاك الاراضي هي بالاكثر اميرية اما في جبل لبنان وبيروت فهي بالاكثر املاك خاصة او مشاعات ، وبالنظر للاضطرابات السياسية في السنين الاخيرة ولعدم ادراك الشعب اهمية الغابات فان افراز بعض المناطق للتحريج في الاملاك الاميرية لامر صعب جداً ، ويظهر ان اعضاء الحكومة متفقون على ضرورة تحريج مساحات اكبر من الاملاك الاميرية .

ويجب ان يدرك الشعب اهمية التحريج من الوجهة الاقتصادية وان يشعر بأن المسألة لاتحتمل التأجيل والتسويف

(و) الاملاك الخاصة

١٣ – يجب على الحكومة ان تضمن معاضدة الملاكين الصغار في مسألة حفظ التربة من الانجراف وتأمين حاجيات المدن من الخشب والوقود ، وتجميل المناطق الجميلة وخصوصاً في منطقة جبل لبنان . وهذه من اهم المسائل التي يجب ان تدرسها مصلحة الغابات كما وانه يجب على هذه المصلحة ان توجه عنايتها ايضاً الى مشاعات القرى .

(ز) طرق المواصلات

١٤ – ان طبيعة الارض في لبنان تجعل المواصلات من الشمال الى الجنوب صعبة وهذه الصعوبة كانت عاملاً قوياً في عدم امكانية تطبيق قانون الغابات فيجب اذن على مصلحة الغابات ان توجه اهتمامها لفتح طرق صغيرة بين المناطق المحرجة .

(ح) العوامل الاجتماعية

١٥ – ان عدد سكان لبنان يزيد قليلا عن المليون نسمة، واكثر من ثلثهم يسكنون المدن وفي بيروت وحدها يوجد نحو خمس مجموع عدد السكان وهذه الحقيقة بالرغم عن مساوئها الكثيرة يمكن استخدامها لنشر الدعاية في فوائد اساليب الزراعة الحديثة . فهنالك فرق عظيم بين حياة الفلاحين وحياة ساكني المدن ، فالفلاحون لا يزالون في معظم الاماكن يستخدمون الآلات الزراعية القديمة، وبنفس الوقت قد زاد الطلب على الاخشاب والوقود وبالاخص في المناطق التي تكثر فيها الفاكهة ، لان شحن الفاكهة يتطلب عدداً كبيراً من الصناديق الخشبية التي تصنع في البلاد واستعمال اقراص الزبل الجافة في بعض القرى للوقود لاكبر دليل على الحاجة الماسة للوقود وهي بمثابة اشارة الخطر لتنبيه المسؤولين الى النقص المتزايد في هذه المادة الحيوية، والقسم الاكبر من الصناعات في البلاد تعتمد على اشجار الفاكهة والزيتون والتوت ويوجد في البلاد نحو ٣ ملايين شجرة زيتون ومعظم الاهالي يدركون اهمية هذه الشجرة وفوائدها وهنالك جمعية اصدقاء الشجرة ، والارزة هي رمز العلم اللبناني ، هذه علامات طيبة ، ولكن يجب ان ندرك ان علم تربية الاشجار شيء وعلم التحريج شيء آخر .

(ط) بعض مظاهر نباتية

١٦ – لا مبرر لوجود مساحات جرداء في لبنان ، فحيث لا زراعة ولا احراج ولا مراع فالسبب في ذلك يعود الى الاساليب العقيمة التي نتبعها في استثمار الارض، فالقطع المتواصل للاشجار في مدة تزيد على ١٣ قرناً قد جرد التلال من غاباتها فابتدأت هذه تتقلص شيئاً فشيئاً ويحل محلها انواع اخرى من النباتات المنحطة القزمة وهذه انقرضت ايضاً بدورها وحل محلها بعض الاعشاب التي سطا عليها الحيوان وفرضها وترك التلال جرداء، اما غابة الارز الشهيرة الموجودة الان في منطقة بشري فالذي حفظها للوقت الحاضر هو كونها مقدسة بنظر السكان .

١٧ – اذا القينا نظرة عامة على الاشجار الموجودة في البلاد تبين لنا انه بوسع الانسان ان يستفيد فائدة قصوى من الارض اذا استخدم الاساليب الفنية في استثمارها فغابات الزيتون في السواحل وبساتين الفاكهة على المنحدرات وغابات الحور حول الجداول واحراج الصنوبر الكثيفة تعطينا فكرة واضحة عما يمكن ان يصبح لبنان مع الزمن فيما اذا تعاونت الحكومة مع مصلحة الغابات ومع البلديات لاعادة تحريج المناطق الجرداء. ومن الاشجار الاصلية في البلاد السنديان بانواعه المختلفة والصنوبر الجوي والحلبي والشوح والشربين واللزاب . فاحراج السنديان تكوّن نحو ٥٠ ٪ من مساحات الغابات في الوقت الحاضر اما الشوح والشربين واللزاب فلا توجد بكثرة في البلاد .

وفيما يلي بعض الانواع من الاشجار الصالحة للتحريج :

وزال	Startium Junceum
» (تنمو في جميع المناطق)	Ailanthus Excelas
» (تنمو بسرعة وخشبها جيد نوعاً)	Ailanthus Glandulosa
ارز لبنان	Cedrus-Libani

Abies Cilicia	شوح
Juniperus Communis	لزاب
Supressus Semper-Virens	سرو هرمي (النوع الافقي)
Pinus Hclepensis	صنوبر حلبي
Pinus Pinea	صنوبر جوي
Araucaria Imbricata	—
Casuarena Equisetifolia	—
Eucalyptus Globulus	شجر الكينا او الكافور
Eucalyptus Rostrata	—
Quercus Ilex	سنديان
Quercus Libani	سنديان لبناني
Quercus Lusitanicia	عفص
Acacia Cyanophylia	اكاسيا
Sofora Japonica	—
Ceratonia Siliqua	الخروب
Tilia	الزيزفون
Castanea Vesca	الكستنا
Juglans Regea	الجوز
Tamarix Gallica	الطرفه
Robinia Peseudn-Acacia	—
Gleditschia-Triacathos	— (صالحة للتسييج)
Ropulus Canadensis	حور كندي سريع النمو وصالح لحماية المزروعات من الارياح

١٨ – لا يزال في لبنان حوالي ٣٠٠ هكتاراً من ارز لبنان . وقد وجد في غابة « قرن عيتا » نوع مشابه تماماً له الا ان اوراقه اشد زرقة ، ويوجد في منطقة شمال لبنـــان نحو ١٠،٠٠٠ هكتار محرجة . اما في باقي المناطق فالغابات قليلة وبعيدة الواحدة عن الاخرى بسبب القطع المتواصل بالرغم من الجهود التي تبذلها مصلحـــة الغابات وهذا ناتج عن قلة عدد موظفي هذه الدائرة .

١٩ – وقد لفت نظر السيد صالحه الى وجود نوع من شجر الارز Cedrus brevifolia في قبرص ووعدته بمساعدته على الحصول على بذر منه للزرع ، ويوجد في المناطق الساحلية غابات من الزيتون والتوت والتين ولكن هـذه لا تهمنا من وجهة التحريج ، وهنالك ايضاً الحور والصفصاف على جوانب الجداول . وقد ادخل الى البلاد عدد من الاشجار الغريبـة اذكر منها نوعاً من الـ American pecon من فصيلة الجوز زرع في المشتل الزراعي في بيروت ، وفي

مدة ١٢ سنة بلغ قطر ساق الشجرة ٣٥ سم ، وارتفاعها ٨ امتار ، ويمكن ايضاً الاستفادة من مجموعة الاشجار المختلفة الموجودة في احراج السيد سكاف في شتورا لاجراء تجارب في امكانية اعادة الغابات .

٢٠ – وفيما يلي وصف مجمل لانواع الاشجار الموجودة في لبنان

(١) السنديان وينمو على المنحدرات لارتفاع ١٦٠٠ متر عن سطح البحر ويتخلله ادغال من شجر اللزاب والريحان والبطم ، فاذا حميت هذه من القطع تنمو الى ارتفاع ١١ متراً .

(٢) الصنوبر الجوي والحلبي وهي سهلة النمو في الحقول وتفضل التربة الرملية الشحارية والصنوبر الجوي يربى ويقلم بشكل المظلة ويعطي ثمراً شهياً ويرتفع الى علو ٢٠ متراً وينمو في نفس منطقة السنديان الى ارتفاع ١٦٠٠ متراً عن سطح البحر .

(٣) الشربين واللزاب وتنمو في التربة الكلسية الناشفة ، وتكون الاشجار متفرقة عن بعضها وفي الغالب لا يتخللها ادغال ، وقد توجد ايضاً بين غابات الصنوبر الحلبي والمنطقة التي تنمو فيها هي بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ متراً عن سطح البحر واللزاب يفضل التربة الرملية ويرتفع الى علو ٢٥ متراً .

(٤) السنديان من النوع الذي يُسقط ورقه في الخريف وهو عدة انواع ولبعضها فوائد اقتصادية ومنطقة نموه تمتد من سطح البحر الى ١٦٠٠ متراً .

(٥) غابات الوديان الرطبة وتكون عادة على جوانب الجداول وتتألف من انواع الحور والدلب والصفصاف .

(٦) غابات المناطق الجبلية العالية التي تفوق ١٦٠٠ متراً ، وتشمل الشوح والارز، ومن المرجح انه في الازمنة الغابرة كان معظم هذه المنطقة مغطى بغابات من الارز يتخللها بعض انواع من الشربين واللزاب .

٢١ – ويلاحظ ان بعض الامكنة التي تحمى من الماعز تعود وتكتسي بالاشجار التي كانت عليها سابقاً ، وبمجرد الحفر البسيط بالمعول وبذر البذور ثم نكشها ثانية قد تمكنت مصلحة الغابات من تحريج قطعة من مشاع عاريا بالصنوبر نسبة انحدارها ٧٥ ٪ ونجحت نجاحاً تاماً . وقد نجحت ايضاً نجاحاً تاماً تجربة اخرى في مشاع مساحته ٥٠٠ هكتاراً اما مصلحة الغابات فبقدر ما سمحت لها ميزانيتها قد زرعت اشجاراً على جوانب الطرق وفي الامكنة التي تمكنت من حمايتها من الماعز ولهذه المصلحة جميع المؤهلات الفنية للقيام بهذا العمل .

٢٢ – ومن التجارب المفيدة التي اجريت مؤخراً كانت التجربة التي مهد لها السيد انطوني Mr. Anthony الموظف في مؤسسة الشرق الادنى وهي بذر بذور الارز والشربين من الطائرة فوق مساحات واسعة من الجرود العالية وقد رشت البذور على الثلج ويقال ان معظمها نبت ولكنه سطا عليه الماعز وقرضه ، ويجب ان تعاد هذه التجربة بشرط ان تحمى المناطق التي تزرع من الماعز ، ويستحسن ان يكون الزرع قبل تساقط الثلوج ، ففي تلك المناطق الجرداء يوجد تربة كافية للتحريج ويوجد لدينا جميع انواع الاشجار الصالحة لها ، وفي لبنان لا اقل من ١٥٠،٠٠٠ هكتار من الاراضي الصالحة للتحريج بهذه الطريقة .

الجزء الثاني

الحالة الحاضرة وما تطلبه

(١) احصاءات

٢٣ – تقسم الاراضي اللبنانية في الوقت الحاضر الى :

مراعي وجبال عالية	١٥ ٪
احراج اميرية مشاعية وخصوصيه	٨ ٪
اراضي مهملة قابلة للتحريج	٢٥ ٪
اراضي قابلة للزراعة	٢٥ ٪
اراضي غير مزروعة	٢٠ ٪
مدن ، قرى ، وديان ، وصخور	٧ ٪

ولم يحصل اي تغيير على مساحة الاراضي المحرجة في عهد الادارة الافرنسية في البلاد، والتي كانت تقدر بـ٥١،٠٠٠ هكتاراً من الاراضي الاميرية و٢٣،٠٠٠ هكتاراً من المشاعات والاراضي الخصوصية .

٢٤ – وقانون الاحراج الذي سن سنة ١٩٣٥ وضعه الاستاذ صالحه المدير الحالي لمصلحة الغابات وهو قانون نفيس جداً وقد صادق مؤتمر التحريج الذي عقد في روما سنة ١٩٤٧ وحضره الاستاذ صالحه ، على الملحقات التي ادخلها عليه والتي تقضي بالزام الملاكين والهيئات المشاعية زرع الاشجار بمساعدة الحكومة وتحت مراقبتها ، ومن المواد الجديدة التي اضيفت عليه مادة تتعلق بفرز مساحات معينة تحمى من المواشي وهذه اول خطوة عملية اخذت في المدة الاخيرة ، فان عدم وجود قانون كهذا كان السبب الرئيسي في ابقاء الحالة على ما هي في عهد الافرنسيين .

٢٥ – ان المساحة التي اعيد تشجيرها بعد انشاء مصلحة الغابات لا تزيد عن ٣٠٠٠ هكتار من المشاعات والاراضي الخصوصية وقد تم القسم الاكبر من هذا العمل في الخمس عشرة سنة الاخيرة ، ويوجد الآن مشتلان واحد في بيروت والثاني في البقاع وكلاهما تحت مراقبة دائرة الزراعة ، وقد انحصر عمل مصلحة الغابات في زرع الاشجار على جوانب الطرق والشوارع .

٢٦ – يحتاج لبنان الآن الى ١٧،٥٠٠ طن من الاخشاب يستوردها من تركيا ورومانيا والنمسا ولا شك ان الطلب على الاخشاب سيزداد .

٢٧ – اما هيئة مصلحة الغابات فتتألف من رئيس ، الاستاذ انطون صالحه (مجاز في الحقوق) ومهندس زراعي من خريجي معهد مونت بيليه في فرنسا ، وثلاث مفتشين ، ومهندس واحد، وخمسة عشر مأموراً وسبعين حارساً ،

ويوجد ثلاث ابنية فقط وبضع كيلومترات من الطرقات في الغابات .

٢٨ – والميزانية السنوية حوالي ٣٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية يصرف ثلثها تقريباً على الاشغال والباقي . على هيئة الادارة ، وفي السنين العادية يتعادل المدخول والمصروف واثناء الحرب وصلت الميزانية الى حوالي نصف مليون ليرة ولكن لسوء الحظ قطع لا أقل من ثلث عدد الاشجار ولم يعوض ، وفي سنة ١٩٤٠ قطع نحو ربع مليون شجرة للجيش و ٥١،٠٠٠ شجرة للفحم والوقود وقد كان هذا ضرورياً للمجهود الحربي في ذلك الوقت .

٢٩ – وفي شمال لبنان وجنوبه والبقاع حيث القسم الاكبر من الارض القابلة للتحريج هي اميرية فالمراقبة عليها وحمايتها من الماعز من الاهمية بمكان ، اما في باقي المناطق فيجب على مصلحة الغابات ان توجه اهتمامها الى مساعدة الملاكين والبلديات واعطاءهم الارشادات اللازمة لاعادة تحريج اراضيهم .

٣٠ – وقد نظم رئيس المصلحة لائحة بالمناطق الحرجية وقسمها الى اقسام وصرف مجهوداً كبيراً ليأتي العمل على اتمه ، فنجح نجاحاً باهراً واخرج بياناً مفصلا عن الـ ٧٤،٠٠٠ هكتار من الغابات .

٣١ – ومن العوامل التي تعرقل عمل مصلحة الغابات كونها مربوطة ليس بالوزير مباشرة كدائرة الزراعة ، بل بمدير الزراعة نفسه (راجع فقرة ٤٤)

(ب) الغابات . كيفية المحافظة على المراعي وعلى التربة .

٣٢ – الزراعة هي الصناعة الاولى في العالم ويليها الغابات ، فبدونها لا تقوم الزراعة في المناطق الجبلية ، واهمية الغابات ليست فقط في تقديم الاخشاب والوقود وايجاد العمل لعدد كبير من الناس بل في الاحتفاظ بالتربة وبالماء ، فالاشجار ترسل جذورها الى الطبقات العميقة من التربة وبهذا تحفظها من الانجراف وبنفس الوقت تكون لها طبقة اسفنجية الخواص تمتص الماء وتحتفظ به لوقت الحاجة ، فاذا قطعت الاشجار تجرف الاتربة ولا يبقى سوى الصخر الاصم .

٣٣ – والاشجار تخفف تبخر الماء وتعدل درجة حرارة التربة ، وهذا قد يؤثر في كمية المطر خصوصاً في مناطق كلبنان ، فاذا حرجت مساحات كبيرة في السلسلة الغربية يزيد معدل المطر في السلسلة الشرقية والبقاع ، فضلا عن هذا فالانهار التي تجري في الاراضي المحرجة تخف سرعتها ومقدرتها على الجرف وتكون مياهها اكثر صفاء من تلك التي تجري في الاراضي الجرداء .

٣٤ – يجب ان لا يغيب عن بالنا ان الاراضي المنخفضة القابلة للري هي اصلح شيء للزراعة وان الاراضي المرتفعة غير القابلة للري هي اصلح شيء للمراعي ، فالمراعي يجب ان تكون على منحدرات معتدلة الانحدار على ارتفاع لا اقل من ٧٠٠ متر عن سطح البحر ، ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار النسبة بين مساحة المرعى وعدد الحيوانات التي ترعى فيه ، حتى لا نستهلك الطبقة النباتية التي تغطي سطحه فيسهل عند ذلك جرف التربة في موسم الامطار ، ومن الضروري ان يكون للمراعي مديرية قائمة بذاتها كما ان للغابات مديرية قائمة بذاتها ، اما اذا كان تحقيق هذه الغاية صعب الان في بلد صغير كلبنان فيجب على الاقل ان يكون هنالك هيئة رسمية توجه اهتمامها

لموضوع حيوي كهذا . فمسألة المراعي لا يجوز ان تهمل مهما كانت الاحوال .

٣٥ – ومما تقدم نجد ان استثمار الاراضي في لبنان يتوقف على الغابات وتنظيم المراعي وانشاء مراق مدرجة على المنحدرات ، والبستنة واستخدام الآلات الزراعية الحديثة واستعمال الاساليب الفنية ، والارقام الآتية تعطينا فكرة مصغرة عما يحدث للتربة من جراء هطول الامطار عليها فاذا مرت عاصفة ممطرة على ارض محروثة نسبة انحدارها ٤٠ ٠/٠ تفقدها طبقة من التراب عمقها ١٣ سم . اما الارض التي نسبة انحدارها ٨ ٠/٠ فانها تفقد ٢ ١/٢ سم من التراب في السنة اي بمعدل ٣،٠٠ سم لكل ٢،٥ سم من المطر . وليتكون عندنا فكرة عن كمية التراب التي تجرفه الامطار نقول ان طبقة من التراب عمقها ٢،٥ سم . ومساحتها هكتار واحد تعادل ٣٧٥ طن . واذا كانت مغطاة تماماً بطبقة من النبات و كان معدل انحدارها ٨ ٠/٠ فانها تمتص ٩٩،٩٥ ٠/٠ من المطر الذي يسقط عليها وتفقد في السنة الواحدة ٣٣،٠٠ من الطن من التراب في كل هكتار ، اما اذا كانت هذه الارض مفلوحة وخالية من النبات فانها تنقص ٨٣،٥ ٠/٠ فقط ٣٢ طن من التراب في كل هكتار كل سنة . وبكلام آخر فالتربة المغطاة بالعشب تفقد جزءاً من الف مما تفقده التربة المفلوحة الخالية من الاعشاب . هذه حقائق اولية يجب على كل واحد ان يعرفها .

٣٦ – فعندما ننظر الى اساليب الزراعة العقيمة المتبعة في لبنان من اجيال عديدة نجد ان العوامل التي حفظت القسم القليل الباقي من التربة كانت عوامل طبيعية لا يد للانسان فيها . فالمسألة لا تتعلق بالتربة نفسها بل باليد التي تستثمرها ، وقد قيل « اذا كان الشعب مريضاً انتقلت عدواه الى التربة » . ويسرني ان ارى النتائج الطيبة للمجهود الذي يبذله اللبناني لحفظ التربة بانشاء مراق مدرجة على المنحدرات بطريقة فنية .

(ج) كيفية استعمال الارض

٣٧ – يجب على موظفي مصلحة الغابات والمراعي ان يعملوا جهدهم لمنع الضرر ولكن عملهم هذا يبقى ناقصاً ما لم يقترن بالاساليب الفنية . فهنالك عامل الجذب نحو مركز الارض الذي لا يلين ولا يرحم والذي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند انشاء مدارج على المنحدرات ، وبدون مراعاة هذا العامل القوى لا يمكن ان ننتظر نتائج حسنة .

٣٨ – ومما تقدم يتضح ان لكل من الغابات والمرعى والزراعة نواميس خاصة بها ، لذلك يستحسن ، لابل يجب ان يكون لكل منها مديرية قائمة بذاتها . ففي البلدان الكبرى قد يكون من الضروري انشاء ادارة خاصة لتنظيم عمل هذه المديريات الثلاثة ، اما هنا فلا حاجة لذلك لانه بوسع المدراء ان يتصلوا بالوزير المختص ، الذي يجب ان يطلق عليه اسم وزير الزراعة والغابات والمراعي .

٣٩ – وبما ان مديرية الغابات ومديرية المراعي لها علاقة مباشرة بالملاك والهيئات المشاعية لذلك يجب دائماً ان يؤخذ بعين الاعتبار منفعة المالك الخاصة ، وان يلجأ الى جميع الوسائل لجعل المالك يدرك المنفعة الناتجة له من عمل هاتين المديريتين ، وبغير هذه الطريقة يبقى العمل ناقصاً . وقد يكون من المرغوب فيه ان توضع الاملاك المشاعية الخاصة التي لها اهمية ستراتيجية فنية تحت اشراف السلطة العامة مع الاحتفاظ بحقوق المالكين .

(د) ما نحتاجه وما يمكن تطبيقه

٤٠ – يجب ان تمسح الاراضي مسحاً دقيقاً مبيناً درجة الانحدار ونوع التربة وكيفية تجفيفها من الماء الراكد وتحريج المنحدرات التي نسبة الانحدار فيها ٤٠ ٪ فما فوق وتحريج نحو ٥٠ ٪ من تلك التي نسبة انحدارها بين ١٠ ٪ و٤٠ ٪ وتنظيم المراعي ومراقبتها وانشاء المدارج بطريقة فنية على المنحدرات القليلة الانحدار واستعمال الفلاحة الافقية في السهول المنبطحة واستخدام القوى المائية الى اقصى حد ، ولا شك ان هنالك صعوبات كبيرة مالية وسياسية وادارية وفنية قد لاتمكننا من الوصول الى هـــذا الهدف في وقت قصير ، انما يمكننا من الان ان نحصر جهودنا في احدى الوديان ، والافضل ان تكون في منطقة شمال لبنـان حيث معظم الاراضي اميرية ، تطبق فيها جميع هذه القواعد والاساليب من اعلى القمم فيها الى ساحل البحر فتكون انموذجاً لما يمكن عمله في باقي المناطق .

•

الجزء الثالث

توصيات واقتراحات

(أ) سياسة التحريج وسياسة المرعى

٤١ – في البلدان التي تعير اهمية كبرى للغابات وجـــد من المستحسن وضع مبادىء عامة تكون اساسا لسن الشرائع والقوانين لهذه المصلحة وهذا ضروري جداً وبالاخص في البلدان المعرضة لانقلابات فجائية في الحكومة فمصلحة الغابات تحتاج الى سياسة ثابتة لا تتغير يكون هدفها :

(١) الاحتفاظ بالتربة ومياه التربة ، وصيانة الارض .

(٢) تأمين الخشب والوقود للاستهلاك الداخلي ولسد احتياجات المزارعين .

(٣) تأمين ما يحتاجه الشعب وتحسين البلاد بجميع الوسائل التي تشجع السياحة .

(٤) التعاون التام مع مصلحة الزراعة ومصلحة المراعي .

(٥) الاحتفاظ بغابات للخشب عند الحاجة وابقاء هذه الغابات دائماً بحالة منتجة .

(٦) استثمار هذا الخشب استثماراً تجارياً بطريقة تنسجم مع النقاط المبينة اعلاه .

وفي تحقيق هذه الاهداف يجب ان تراعى :

(١) اكبر منفعة لاكبر عدد من الناس .

(٢) دوام الانتاج السنوي .

(٣) الغاء الامتيازات عندما تصبح هذه الامتيازات خطراً على المجموع .

(٤) الغاء اي قانون عندما يصبح تطبيقه مناقضاً للغاية التي وضع لها ويجب ان لا ننسى ان نجاح مصلحة الغابات لا يقاس بمقدار الدخل الذي تؤمنه للدولة . ومما يجب الاشارة اليه ان الدولة ترغب في تنظيم ادارة الغابات الخاصة والمشاعية والاميرية ، ولكن هذا لا يتم الا بالدعاية المنظمة ونشر المعلومات الصحيحة .

٤٢ – ويجب ان يكون لمصلحة المراعي ايضاً سياسة واضحة مبنية على المبادىء الاتية :

(١) يجب ان يتم انتقاء الاماكن الصالحة للمرعى بالتضامن مع مصلحة الغابات ومصلحة الزراعة .

(٢) يجب على مصلحة المراعي ان تعين الحد الاقصى لعدد الحيوانات في البلاد .

(٣) يجب ان تنظم المراعي بموجب سياسة واحدة في جميع المناطق .

(٤) لا يكفي ان يعلن عن قطعة ارض انها محمية ، فالافضل ان تسيج والسياج الشريطي يجب ان يكون دائماً تحت المراقبة لئلا يتقطع .

(٥) يجب ان يشجع خزن الحشائش الخضراء علفاً للحيوانات في حفر منعزلة عن الهواء .

(٦) في حالة عدم وجود السماد الطبيعي او الكيماوي يجب ان يشجع تسميد الارض بورق النباتات.

(٧) الحصول على اكبر انتاج من اصغر عدد من الحيوانات .

(٨) يجب نشر التعليمات اللازمة بصورة مستمرة .

(٩) التعويض على الرعاة الذين تؤخذ منهم مواشيهم وايجاد عمل لهم .

(ب) التشريع

٤٣ – يجب ان يضاف على المواد الثلاثة المقترحة من قبل رئيس مصلحة الغابات مادة رابعة تخول الحكومة ان تأخذ على عاتقها ادارة الغابات الخاصة ، اذا اقتضت الحاجة لذلك ، بشرط ان يعيد المالك جميع المصاريف الى الادارة وانا قد درست القانون كما وضع ووجدته موافقاً لا يحتاج لاي تحسين .

(ج) انشاء مصلحة للغابات مرتبطة رأساً بالوزير

٤٤ – يجب ان تفصل مصلحة الغابات عن مصلحة الزراعة لان المصلحة الاولى تحتاج الى قوة تدعمها وهذا غير ممكن ، ما زال هناك عدد من الوسطاء بين رئيس المصلحة والوزير ، ففي بلدان كسويسرا وبولندا يوجد وزير خاص للغابات ، اما في هذه البلاد فيكفي ان يكون وزير واحد يشرف على الدوائر الثلاث : الغابات والمراعي والزراعة ويسمى وزير استثمار الاراضي وقد يمكن فقط في دور انشاء هذه المصلحة وفي حالة عدم وجود مدير كفوء لها ان تربط لوقت قصير جداً بمديرية الزراعة وفي بلد كهذه حيث الغابات حيوية للبلاد فاي اهمال نحو هذه المصلحة يؤخر نموها وبالتالي يعود على البلاد بضرر عظيم .

٤٥ – يجب ان توسع مصلحة الغابات في لبنان (انظر ما يلي) وفي بلاد صغيرة كلبنان يستحسن انشاء نظام ذو ادارة مركزية منسجم مع النظام المتبع في الدوائر الاخرى ، فالمسألة حيوية لا تقبل التسويف اولا لان حالة الغابات في لبنان الآن سيئة جداً ، ثانياً لان لبنان بطبيعته منطقة حرجية وموقعه الجغرافي ممتاز بالنسبة لباقي مناطق البحر المتوسط ، ثالثاً لان الرئيس الحالي لمصلحة الغابات ليس امامه سوى ١٥ سنة عمل فقط على اكبر تعديل فلا يمكن املاء الفراغ الذي يحدثه فيما لو ترك العمل الآن ، لذلك يجب على الحكومة ان تؤمن من الآن خدمات اولئك الذين تدربوا على يده ، فعنده النشاط اللازم والشخصية القوية التي تؤهله للقيام بالاصلاح المرغوب ، ولكن ليتمكن من القيام بهذا الاصلاح يجب ان تعضده الحكومة وتطلق يده في العمل كمدير مسؤول ، وانني قد اوضحت عظم المسؤولية التي تقع عليه وعلى مصلحة الغابات للاحتفاظ بتربة لبنان .

٤٦ – ويستحسن ان توسع مصلحة الغابات باقرب وقت ممكن ، فالرواتب التي تدفع الآن غير معقولة وهي سبب لسوء الامانة بين الموظفين الصغار على الاقل ، فليس من المعقول ان يدفع لحارس الاحراج ١٠٤ ليرات لبنانية في الشهر وبنفس الوقت ان ينتظر منه ان يحرس املاك الدولة ويكتشف الغريم وان يقتني حصاناً للتنقل من محل الى آخر وان يكون عنده بدلة خاصة وان لا يقبل الرشوة ، نعم ان الراتب العالي قد لا يجعل الموظف امينا ولكنه يخول السلطة عندئذ ان تطلب منه ان يكون امينا .

وبالرغم من قلة رواتبهم فالموظفون في مصلحة الغابات ليسوا موظفين دائمين وفي احوال كهذه لا يمكن لرئيس المصلحة ان يؤمن حراسة الغابات الاميرية كما يجب ، وخصوصاً اذا توسعت مصلحته لتشمل تحريج الاملاك الخاصة ايضاً

فلذلك اقترح ان يدفع راتب الموظفين الصغار لحد ادنى يؤمن لهم معيشتهم ، وان يقدم لهم من قبل الحكومة الخيل والثياب والسلاح ، وغيرها مما يقدم للشرطي وان يكونوا موظفين دائمين وزيادة على ذلك يجب ان تكون مسألة تعيين الموظفين تحت رتبة ضابط وترفيتهم بيد مدير الدائرة ويكون للمفتشين والمأمورين فقط حق الاعتراض للوزير ، فانه لا يمكن لمدير ان يقوم بالعمل الذي رسم خطاه السيد صالحه ما لم يكن قادراً ان ينتقي موظفيه بنفسه ، ان مصلحة الغابات تحتاج الى موظفين لهم الكفاءة المطلوبة للقيام بوظيفتهم ، وليس الى موظفين من سكنة المدن كل ما عندهم من المؤهلات هو انهم انسباء احد اصحاب النفوذ في البلاد ، ان احسن طبقة من الناس لصيانة الغابات هم الرعاة وغيرهم من اهل القرى الذين اصبحوا بدون عمل بسبب السياسة الجديدة للغابات والمراعي .

وادارة التحريج يجب ان تتألف من :

(١) مدير مسؤول رأساً للوزير

(٢) ضابط مساعد

(٣) قلم السجلات والمراسلات وفيه كاتب اول واحد بمثابة رئيس القلم ومحرر واحد واثنان لنقل الرسائل والمخابرات .

(٤) قلم البحث والتنقيب ويشمل الخرائط والتصاميم والاحصاءات والدعاية والنشر وفيه اثنان لمسح الاراضي واثنان للرسم وثلاث كتبة وكاتب واحد للغابات الاميرية المشاعية والخصوصية .

(٥) قلم المحاسبة ويشمل الميزانية والمستودعات ووسائل النقل وفيه مفتش واحد ، ومحاسبـــان ، وموظف للمستودع وميكانيكي واحد وستة سائقين بمافيهم الاربعة الموجودون حالياً .

(٦) اما قسم التحريج فيجب ان يحتوي على ضابط واحد ، ومفتش واحد ، وموظف واحد للمشاتل، وثلاثة مأمورين للاحراج وستة حراس .

(٧) قسم الاستثمار : ضابط واحد ، ومفتش واحد ، وثلاثة مأمورين للغابات وستة حراس .

(٨) قسم الحراسة : ضابط واحد ، اربعة مفتشين ، عشرون مأموراً للغابات ومائة حارس .

وهذا هو الحد الادنى الذي تتطلبه المصلحة والتي يجب ان يطبق فوراً .

(د) انشاء مديرية للمراعي

٤٧ – ان عمل هذه المديرية ينحصر في فرز مساحات معينة للمرعى في الاراضي الاميرية والمشاعية والخصوصية وتحسين نسل الماشية ، ويجب ان يوضع لها قانون على اساس قانون مديرية الغابات ، فيجب على الحكومـة ان تعين الحد الاعلى لعدد الماعز والغنم في البلاد وبصورة تقريبية يمكن وضع هذا الحد في ١٠٠،٠٠٠ راس ماعز و٣٠٠،٠٠٠ راس غنم ، وما لم يعين الحد الاعلى فعدد الحيوانات لا بد ان تزيد بازدياد الاراضي المحرجة ، لذلـك يجب ان يسجل عدد الماشية كل سنة وينمر كل راس بقرص معدني معلق في احدى اذنيه ، واي زيادة تحصل يجب ان تباع في خلال مدة معينة ، والماعز هو الان العدو رقم واحد لاعادة الغابات في لبنان ، ولكن معالجة المسألة في لبنان اسهل منها في غيره من البلدان لانه لا يوجد فيه قبائل رحل ولا رعاة لا يملكون اراضي للرعي ، فقطعان الماعز تخص المالك او المستأجر ، ومن المناسب ان ندرس القوانين التي ابقت بنجاح في قبرص من جهة التعويض الذي يجب ان يدفـع لتلك القرى التي تقرر باكثرية ثلثين ان تزيل الماعز من ارضها ، ضف الى هذا ان الحكومة يجب ان تضغط بشتى الوسائل على الرعاة لابقاء عدد المواشي عندهم من الحد الاعلى ويوجد الان ضريبة ١٨٠ غروش لبنانية على كل رأس ماعز وضريبة اضافية نصف ليرة على كل رأس للمرعى في الاراضي الاميرية ، ويستحسن ان يضاف الى هذه وسيلة اخرى وهي سن قانون يجبر للقصابين ان لا يذبحوا سوى الماعز ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس مثلاً ويجب ان يتاح لمدير المراعي كما لزميله مدير الغابات ان يزور البلدان المجاورة بين آونة واخرى ليطلع عـلى الوسائل التي تتبع فيهـــا .

(هـ) انتقاء الاراضي للتحريج .

٤٨ – يجب ان يكون هدفنا تحريج ٣٠٠،٠٠٠ هكتاراً ، وفي الخمس سنوات القادمة يجب ان تزيـد المساحة المحرجة من ٥١،٠٠٠ هكتار اميري و ٢٣،٠٠٠ مشاعي وخصوصي الى ٧٦،٠٠٠ و ٤٨،٠٠٠ هكتاراً عـلى التوالي اي بزيادة ٢٥،٠٠٠ هكتار لكل قسم ، هذا بشرط ان يكون التسييج ممكناً ، وليتما ينظم العمل تنظيما فنيـاً يكتفى الان بتطبيق المادة التي تمنع قطع الاشجار بدون زرع اشجار اخرى عوضاً عنها ، وانتقـــاء الاراضي للتحريج يجب ان يتم بالتضامن مع مديرية المراعي حتى لا يحصل اي احتكاك بين الدائرتين ، ويجب ان تحدد الغابات

الاميرية باعمدة منمرة وان يكون للغابات الاخرى حدود واضحة ايضاً . وكذلك يجب ان تكون حدود المراعي واضحة تماماً ، فالمراعي والمناطق الحرجية تحتـــاج الى تسييج ويستحسن بناء اعمدة من الاسمنت لتقوية السياج ، واستعمال السياج المكهرب قد اعطى نتائج حسنة في الولايات المتحدة .

(و) النشر والدعاية .

٤٩ – لا يمكن اجراء الاصلاحات المطلوبة بـدون دعاية قوية ، ويجب ان يفهم الشعب بجميع الوسائل الممكنة اهمية المسألة والاسباب الموجبة لسن بعض القوانين ، والفائدة التي ترجى من عمل كهذا والحاجة الماسة الى معاضدة الشعب ويقترح ان يجلب من دائرة الزراعة الاميركية بعض الافلام عن كيفيـة الاحتفاظ بالتربة وزرع الاشجار وادارة المراعي ، وعرضها عـــلى الشعب ، وهذا لا يكلف كثيراً ، ويجب وضع الواح صور لمزارع حديثة على جوانب الطرق وفي المدارس ، وان ينظم رحلات للدعاية ، رحلة كل ثـــلاثة اشهر ، ولكي تاتي بالنتائج المطلوبة يجب ان تكون الدعاية بصورة مستمرة حتى لو اقتضى الامر صرف نصف الميزانية عليها في السنة الاولى ، ويجب ان يفتح لها من الان باب خاص في ميزانية مديرية الغابات .

٥٠ – يجب ان ينشأ بجوار بيروت حديقة عامة واحدة على الاقل تطبق عليها جميع الطرق الحديثة في التحريج عرض فيها نماذج زراعية وحرجية الخ .

(ز) الابنية والطرقات .

٥١ – لا يمكن مراقبة الغابات بدون طرقات فيها واليها ، وهذه يمكن ان تفتحها المديرية نفسها كما هي الحالة في قبرص ويستحسن ان يوضع مشروع لفتح الطرقات في مدة خمس سنوات ، وبهـذه المناسبة يمكن الاستفادة من اختبارات مديرية الغابات في قبرص ، ويجب ان تفتح طرقات بـين الحدود وعلى خطوط مكافحة الحريق ، وان يبنى عليها بيوت للحراس في المناطق الرئيسية ، على معدل بيتين في كل سنة .

(ح) وسائل النقل

٥٢ – يوجد لدى مصلحة الغابات في الوقت الحاضر خمس سيارات لنقل الماء للاشجار المزروعة عـــلى جوانب الشوارع ، ومن الضروري ان يكون للمصلحة ستة سيارات « جيب » لتنقلات المدير والموظفين فبـدون وسائل النقل لا تقوم المصلحة ولا يمكن اعادة تحريج لبنان .

(ط) المشاتل الوقتية

٥٣ – يجب ان يكون هنالك ثلاثة مشاتل على الاقل في المناطق الجبلية على مثال غابات السيد سكاف في شتوره حيث زرع عدد كبير من البزور الغريبة عن البلاد ونمت وابتدأت تعطي بزوراً .

(ي) تعيين الموظفين

٥٤ – اقترح ان ينتخب اثنان من حملة الشهادات العالية في احد العلوم الطبيعية وان يرسلا لمتابعة الدرس في علم الغابات اما في ادنبرغ او اكسفورد واني مستعد ان اقدم كل مساعدة ممكنة لقبول هؤلاء الطلبة في الجامعات المذكورة واثناء تغيب هذين الموظفين في الجامعة على المدير ان ينتقي من بين موظفيه مفتشين وحراساً للاحراج يكونون تحت التجربة وفي نهاية السنة يختار منهم اثنين ليدرسا في الخارج وفي جامعة دهرادن في الهند، وقد اعطيت السيد صالحه بعض التفاصيل عن هذه الجامعة ، واني مستعد ان اقدم اي مساعدة ممكنة لقبولهما فيها .

٥٥ – ستنشأ في قبرص قريباً ان شاء الله مدرسة للتحريج يكون في وسعها قبول عدد قليل من الطلبة اللبنانيين كل سنة ، ويمكن الحصول على المعلومات الكافية عن هذه المدرسة من مدير الغابات في نيكوسيا ، ويستحسن ان يزور مدير الغابات في لبنان هذه المدرسة في الخامس من شهر تشرين الثاني القادم حيث الاقيه هناك ونبحث معاً ما يجب عمله .

(ك) جمعيات تعاونية للتحريج

٥٦ – ان انشاء جمعيات تعاونية للتحريج لمن الوسائل الفعالة لاكتساب ثقة الشعب ، وقد قدمت للسيد صالحه نسخة عن التشريع المتبع في الهند الذي، مع شيء من التحوير ، يمكن تطبيقه في لبنان. فكل ما يمكن عمله لجعل الشعب يشعر بلذة وبفائدة التحريج لا يذهب عبثاً .

(ل) السياج الشريطي

٥٧ – لا يمكن في الوضعية الحاضرة في لبنان ان يعاد التحريج بمجرد سن القوانين ، فالماعز لا تنقيد بقوانين ، لذلك كان السياج لازماً فلتشتري المصلحة من الان الاسلاك اللازمة لنسيج المناطق التي تقرر تشجيرها بموجب القانون الذي وضع سنة ١٩٤٧ ، ولا يخفى ان كل ما كانت المساحة المسيجة كبيرة كل ما كان معدل النفقة قليلا .

(م) اعادة تحريج القمم العالية في لبنان

٥٨ – لامانع من الوجهة الفنية اعادة تحريج ١٢٥،٠٠٠ هكتار بين جبل كنيسة وقمم جزين بشجر الارز والشوح في خلال العشر سنين القادمة بشرط ان تحمى من الماعز وتزرع برش البذور من الطائرة ، ويجب ان يباشر حالا باعادة تحريج الـ ٤٠٠٠ هكتار على جبل كنيسة التي يمكن تشجيرها بدون دفع تعويضات ، فاذا بوشر الآن بشراء الاسلاك اللازمة للسياج يمكن المباشرة في العمل قبل سقوط الثلوج ، ويجب ان يسبق تطبيق هذا المشروع دعاية واسعة وان يدعى الاهالي للمساهمة فيه بطريقة التطوع ، ويمكن يوماً ما ان تصبح هذه المنطقة بحديقة عامة تخلد ذكرى جميع الذين ساهموا في انشائها .

(ن) تنظيم العمل في احدى الوديان الصغيرة

٥٩ – اقترح ان تنتقى احدى الوديان في شمال لبنان لتجري فيها جميع التجارب في حقل الزراعة والمراعي والتحريج فتصبح نموذجاً لما يمكن ان يكون في باقي الوديان ، ويجب ان تسلم هذه العملية الى سلطة معينة تطلق يدها في عمل كل ما تراه ضرورياً لنجاح المشروع .

ملحق « أ »

الاماكن التي زرتها

في ٢٦ اب : من القاهرة الى بيروت بالطائرة حيث اجتمعت مع السيد باترسن الملحق التجاري للمفوضية البريطانية في بيروت

في ٢٧ اب : زرت الجنرال نوفل وزير الاقتصاد الوطني برفقة السيد باترسن وقابلت السيد عكاري مفتش الزراعة العام وطباره باشا والسيد سايكس والمايجر هولت (من شركة جبس) والسيد انطون صالحه رئيس مصلحة الاحراج

في ٢٨ اب : في بيروت

في ٢٩ اب : زرت غابة الشوح واللزاب في عكار ، ومزارع الصنوبر والسنديان في ظهر نصار ومن هناك لسير الضنيه .

في ٣٠ اب : من سير الضنيه الى غابة الارز في درب قرن عيتا متبعين وادي جهنم على طريق الجيش ومن هناك على البغال ثم عدنا الى سير .

في ٣١ اب : من سير الى بشري

في ١ ايلول : من بشري الى بيروت عن طريق وادي قاديشا وطرابلس

في ٢ ايلول : في بيروت

في ٣ ايلول : زرنا المشتل الزراعي وتفقدنا غابات الصنوبر والسرو والارز في الاراضي المشاعية على طريق عاليه .

في ٤ ايلول : من بعلبك لشتورا حيث زرنا احراج السيد جوزف سكاف الجميلة ثم رجعنا لبيروت

في ٥ ايلول : في بيروت

في ٦ ايلول : جولة فوق لبنان بالطائرة لمدة ساعتين ونصف مسحنا في خلالها القمم العالية بما فيها جبل حرمون والوديان الرئيسية .

٧-١١ ايلول : في بيروت

في ١٢ ايلول : من بيروت الى دمشق .

ملحق « ب »

خلاصة ما تقدم

١ – يجب ان يكون معظم مناطق لبنان محرجة لان جميع العوامل موافقة للتحريج .

٢ – من الضروري ان يكون ثلثه على الاقل محرجاً لكي يمنع تفتت التربة وانجرافها .

٣ – ان وجود اكثر من نصف مليون رأس ماعز فيه لمصيبة عظيمة وخصوصاً اذا بقي لها المجال لترعى كما تشاء ويجب ان يخفض العدد ان امكن الى ١٠٠،٠٠٠ وان يوجه الاعتناء الى الحيوانات الاخرى لسد النقص في كمية الحليب .

٤ – يجب ان يشجع تحريج الاملاك الخاصة والمشاعية بجميع الوسائل .

٥ – يجب ان ينتقى واد واحد في شمال لبنان وتنظم جميع مناطقها من سطح البحر الى القمم العالية بطرق فنية للزراعة والمرعى والتحريج لتكون نموذجاً لما يمكن عمله في باقي الوديان ويجب ان توضع هذه الوادي تحت ادارة خاصة تعمل بالتضامن مع المديريات الثلاثة .

٦ – يجب ان يوضع قانون عام للغابات وآخر للمراعي يكونان اساساً لاصدار المراسيم التشريعية .

٧ – يجب ان يصبح رئيس مصلحة الغابات مديراً لمديرية الغابات وان يكون مسؤولا مباشرة للوزير .

٨ – يجب ان يعمل بموجب القانون الذي وضعه رئيس مصلحة الغابات وان يضاف اليه قوانين اخرى حسب ما تقتضيه الحاجة .

٩ – يجب ان يجمع بين مصلحة المراعي ومصلحة الحيوانات في دائرة واحدة ويكون مديرها مسؤولا مباشرة للوزير

١٠ يجب ان تمسح اراض جديدة للتحريج وللمرعى وان يجري المسح بواسطة الدوائر المختصة .

١١ – يجب ان يعمد الى دعاية قوية لتشويق الشعب الى معاضدة مديريات الغابات والمرعى والزراعة في القيام بواجباتها .

١٢ – يجب ان ينتقى من الآن اثنان للتخصص في التحريج في احدى الجامعات .

١٣ – يجب ان يعطى مدير الغابات السلطة التامة ليرتب ميزانيته وينتقي موظفيه حسب ما يراه موافقاً .

١٤ – يجب من الآن ان يباشر في شراء الاملاك اللازمة لتسييج المناطق التي اعيد تحريجها والتي يراد تحريجها في المستقبل .

١٥ – اقترح ان يعطى السيد صالحه فرصة ليزور قبرص في الخامس من شهر تشرين الثاني حيث الاقيه هناك وامهد له السبيل ليتمكن من الحصول على المعلومات التي يريدها بخصوص عمله .

ملحق « ج »

الميزانيـــــــــــــة

١ – ميزانية سنوية لمدة خمس سنوات تبتدىء فوراً وتنتهي سنة ١٩٥٣

	ليرات لبنانية		الادارة
	٣٥٤،٠٠٠	١١٨	حارساً ٢٥٠ ليرة لبنانية في الشهر لكل حارس
	١٠٩،٠٠٠	٢٦	مأمور غابات ٣٥٠ ليرة لبنانية في الشهر لكل مأمور
	٥٧،٠٠٠	١٢	مفتشاً
	٦٠،٠٠٠	١٥	رئيس قلم ومأمورين
	١٢،٠٠٠		مدير
٦٠٠،٠٠٠ تقريباً			
	١٠٠،٠٠٠		مخصصات للخيل
	١٠٠،٠٠٠		ثياب ، سلاح ، الخ
٢٠٠،٠٠٠			
	١٠٠،٠٠٠		دعاية
	٢٥٠،٠٠٠		للتعويض على اصحاب الماعز
	٥٠،٠٠٠		تسييج
	٥٠٠،٠٠٠		تحريج ١٠٠٠ هكتار بمعدل ٥٠٠ ليرة لكل هكتار
	١٠٠،٠٠٠		معدات نقل ، آلات
	١٠٠،٠٠٠		طرق وابنية
	١٠٠،٠٠٠		مصاريف طارئة
١،٤٠٠،٠٠٠			
٢،٠٠٠،٠٠٠			المجموع

٢ – ميزانية سنوية لمدة عشر سنوات تبتدىء سنة ١٩٥٤ وتنتهي سنة ١٩٦٣

ليرات لبنانية	
١،٠٠٠،٠٠٠	الادارة
٢٠٠،٠٠٠	الدعاية
٢،٠٠٠،٠٠٠	للتعويض على اصحاب الماعز
٥٠٠،٠٠٠	تسييج
٧،٥٠٠،٠٠٠	تحريج
٣٠٠،٠٠٠	وسائل نقل الخ .
٢٠٠،٠٠٠	طرقات ومساكن للحراس
٣٠٠،٠٠٠	مصاريف طارئة
١٢،٠٠٠،٠٠٠	المجموع

ملاحظة اولى – ان الميزانية المبينة اعلاه قد وضعت على اساس :

(١) ان مصلحة الغابات ستوضع مباشرة تحت اشراف الوزير

(٢) وان المبادىء المشروحة في هذا البيان ستؤخذ اساساً للسياسة التي ستتبعها المصلحة المذكورة .

(٣) وان القانون الذي وضعه مؤخراً رئيس مصلحة الغابات سيطبق بكامله .

ملاحظة ثانية – بالاضافة الى الميزانية المبينة اعلاه يجب ان يخصص ١٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية لشراء اراض لتكون حديقة عمومية نموذجية ويمكن ان يجمع المبلغ بالاكتتاب ويكون العمل تحت اشراف مصلحة الغابات ، ومن العبث ان نفتكر في اعادة تحريج لبنان ما لم يعمل بالشروط المبينة في هذا التقرير .

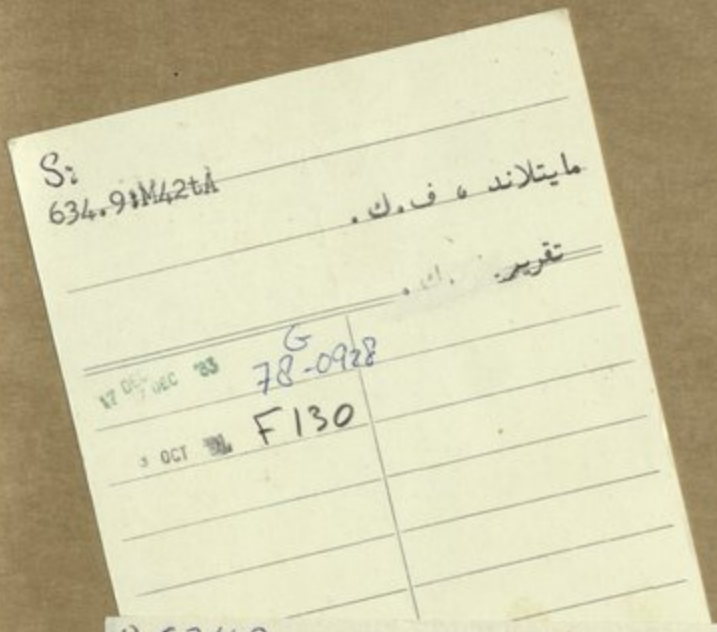
S:
634.9 M42tA
مايتلاند ، ف.ك.
تقرير
78-0928
F130

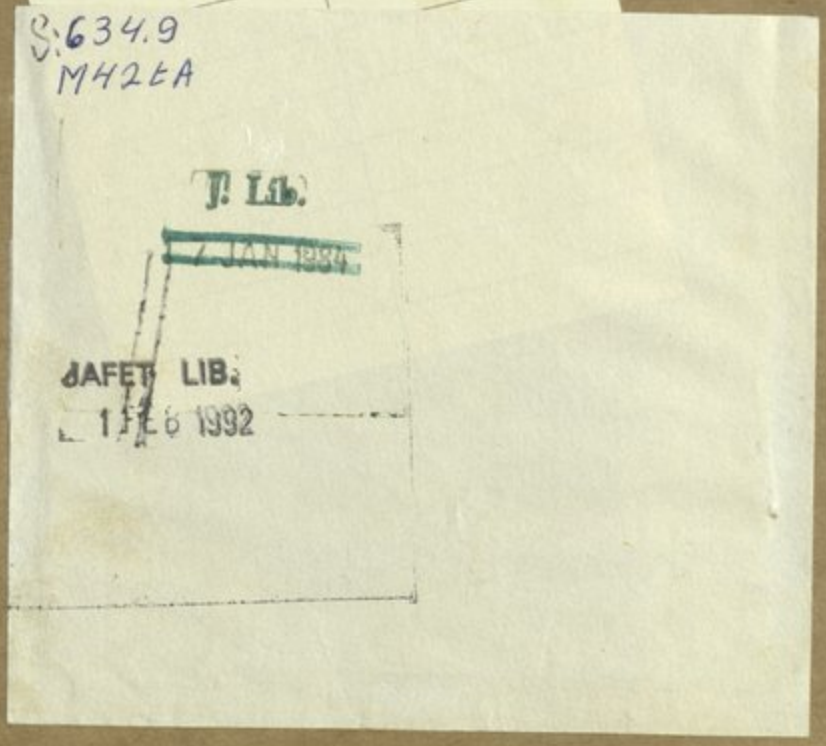
S:634.9
M42tA
J. Lib.
7 JAN 1994
SAFETY LIB.
1992

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
SCIENCE & AGRICULTURE
LIBRARY

S 634.9:M42tA:c.1
لبنان. مجلس النواب
تقرير ف.ك. مايتلاند مستشار الغابات ب
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01028432

S
634.9
M42tA
C.1